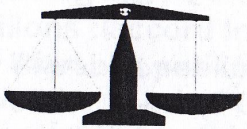

نظام ا لحكم في مجتمع وادي الرافدين

د.حميد حنون خالد الساعدي

المقدمة

اهتم الباحثون في العلوم القانونية والسياسية بدراسة السلطة بوجه خاص والنظم السياسية بوجه عام، ونعتقد أن السلطة وجدت منذ بدأ النشأة الأولى للإنسان وانها تطورت مع تقدم الإنسان،فالسلطة موجودة في كل تنظيم اجتماعي ،صغير ،أم كبير،لذلك نعتقد أن الأسرة قد تكون النواة الأولى لظهورها ،ونرى أن وجود السلطة والنظام السياسي ليس حكرا على مجتمع بعينه، غربيا كان أم شرقيا لأنها ظاهرة اجتماعية ، ومن ثم سنجدها في كل جماعة مع التباين في الشكل والتطبيق.ولما تقدم نرى أن اتجاه بعض الكتاب في الغرب إلى إنكاراو تجاهل الفكر السياسي الذي كان موجودا في الشرق والادعاء أن الإغريق هم الذين أوجدوا هذا الفكر اتجاه غير سليم ومجحف بحق الحضارة في الشرق وبالأخص حضارتي وادي الرافدين ومصر القديمة.إذ من المعروف أن مجتمع وادي الرافدين القديم احتل مكانا متميزا بين مجتمعات العالم القديم حيث سجل لسكان وادي الرافدين قيامهم بالإصلاحات الاجتماعية واحترامهم لحكم القانون والعدالة ،ووجدت نظم للحكم وتشريعات ،أتضح لنا من خلالها وجود فكر سياسي في تلك المجتمعات منسجم مع فكر الإنسان وبيئته حينذاك .هذا وقد كانت ارض وادي الرافدين من أفضل المناطق التي عرفها العالم القديم، لذلك كانت عرضة امام غزو الأقوام المجاورة في الشرق والغرب وتعرضها للأخطار، وكان الطريق للتغلب على هذه الأخطار التكاتف والعمل الجماعي ، وكان أي عمل يخدم الصالح العام بصرف النظر عن طبيعته (كرد غزو أو درء خطر فيضان ،أو بناء سد) يستلزم جهدا كبيرا منظما ويحتاج إدارة مركزية تشرف على تنظيم الجهود.وعند هذه النقطة ظهرت أولى الإدارات المركزية والتي كانت النواة الأولى لنظام الحكم.وعند العودة للوثائق الأثرية المدونة في مطلع الألف الثالث ق . م نجدها

تشير إلى ظهور نظام دويلات المدن (City.State) والتي يرأسها الحاكم الفرد في تلك الفترة من تاريخ وادي الرافدين ،وعلى الرغم من هذه الإشارة التاريخية في انتشار دويلات المدن فان هناك أدلة أثرية تشير إلى وجود نوع من أنظمة الحكم البدائية في مدن العراق الجنوبية في الفترة السابقة لعصور فجر السلالات ،أي في دور العبيد والوركاء وجمدة نصر في الألفين الخامس والرابع ق.م غير أن غياب النصوص المسمارية أو ندرتها وأحيان غموضها يحول دون تعرفنا على شكل تلك الأنظمة والأساليب التي اتبعتها في إدارة شؤون المدن .هذا ويلاحظ أن سلطة الدولة في نظام المدن تقتصر على مدينة معينة وما يجاورها .وفي عصور مختلفة اتحدت هذه الدويلات في دولة واحدة لاسيما في عهد حمورابي ومن الطبيعي أن يختلف نظام الحكم في دويلات المدن عنه في الدولة الموحدة.وستحصر دراستنا ببحث نظام الحكم في ظل دويلات المدن أولا ثم في ظل نظام الدولة الموحدة ثانيا.

المبحث الأول

نظام الحكم في ظل دويلات المدن(City States)

استمدت المعلومات التاريخية عن نظام الحكم في دويلات المدن من الألواح التي كتبت بالخط المسماري والتي ظهرت بوادرها منذ (٣٢٠٠) ق.م وعلى الرغم من إشارة الألواح المسمارية إلى انتشار دويلات المدن، إلا أن هذا النظام لايمكن أن يعد أول نظام للحكم في بلاد وادي الرافدين إذ أن ركب الحضارة في وادي الرافدين ،كان قد قطع في تلك الفترة مرحلة[1] متقدمة من مراحل التطور الحضاري ،وربما ستكشف لنا التقنيات المقبلة من مدن وادي الرافدين المختلفة

١ د.هاشم الحافظ –تاريخ القانون – بغداد –١٩٨٠،ص ١١٤ ،د.إبراهيم عبد الكريم ا الخلاّ ي – تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية ،القاهرة ١٩٧٣،ص ٩٠ .

في المستقبل عن بوادر ظهور نظام الحكم قبل تاريخ دويلات المدن السومرية. وقد أكدت الدراسات الحديثة التي قام بها فريق من العلماء السوفيت إلى وجود نظام دولة المدينة السومرية منذ مطلع الألف الثالث ق.م[2]، والمقصود بهذا النظام هو أن كل مدينة من هذه الدويلات ، كانت قائمة بحد ذاتها ولها الإله الخاص بها، وحاكمها الخاص وتستقل تماما، عن باقي دويلات المدن الأخرى [3]، وكانت كل دويلة من هذه الدويلات هي عبارة عن مدينة رئيسية تشكل العاصمة وعدد من المدن والقرى والأرياف التابعة،وقد كان للمعبد في هذا العصر دور كبير في النواحي الدينية والاقتصادية والسياسية و الإدارية ،فمن الناحية الدينية كان المعبد يعد مكانا مقدسا لعبادة الالهه وإقامة الطقوس والشعائر الدينية ،ويرجع الباحثون وجهة النظر التي تشير إلى أن كهنة المعبد كانوا من أقدم حكام المجتمعات البشرية المتحضرة ،إذ كان الكاهن الأعظم في السومرية يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ، (EN) يستنتجون ذلك من دراستهم للمعتقدات الدينية،إذ يعتقد العراقيون القدماء أنهم ما خلقوا إلا لخدمة الآلهة وطاعتها وان المدينة وما فيها من أراضي ومارد طبيعية هي ملك قبل كل شئ ، لذلك فمن المحتمل جدا أن الناس وضعوا ثقتهم بالكهنة في تنظيم حياتهم الدينية وعدوا ذلك جزءا من الواجبات الدينية طالما أن ذلك يخدم مصلحة المدينة العامة التي هي ملك للآلهة ، وعليه كان الدين يختلط بالدولة وان الملوك كانوا يستمدون سلطتهم من الآلهة ، وبصفتهم هذه كانوا يتولون القيادة العسكرية ويفرضون سلطتهم على أفراد الشعب ،فكان على راس إدارة الدولة السومرية في عصر السلالةالأولى حاكم يسمى (انسي) أو (لوكال) وكان يمارس في نفس

٢ فليكس ف. عابر سليمان – القانون في العراق القديم –الطبعة الثنية –وزارة الثقافة والإعلام١٩٨٧ ، ص١٤١.
٣ فوزي رشيد –السياسة والدين في العراق القديم –بغداد –١٩٨٣– ص٦.

الوقت أعلى وظيفة كهنوتية فهو يرأس أعمال بناء المعابد وأعمال الري باسمه الخاص[٤].

وكان من نتائج تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية وازدياد المهمات الدنيوية الملقاة على حاكم المدينة، أن اكتمل الوعي الاجتماعي بين الناس ، فثاروا ضد سيطرة رجال الدين على شؤون المجتمع ، وشملت هذه الثورة أحكام الديان نفسها فانتقلت السلطة من رجال الدين إلى غيرهم من أفراد المجتمع وهكذا اتصلت بالتدريج السلطة[٥] الدنيوية وأوكلت المهمات الدينية إلى الكهنة ،واقتصر دور حاكم المدينة على الاهتمام بالشؤون الدنيوية فشيد قصرا بعيدا عن بناية المعبد وذلك منذ أواخر فجر السلالات.وعلى الرغم من أن نظام الحكم كان حكما دينيا صرفا فأن هناك ثمة شواهد استنتج منها الفقهاء أن السلطة في عهد دويلات المدن السومرية كانت قد عرفت نظاما شبيها بالنظام الديمقراطي وأطلقوا عليه مصطلح النظام الديمقراطي البدائي

(Primitive Democracy) وأول من نادى بهذا الرأي العالم جاكوبسن[٦] (Jucobesen) إذ يستخلص من بعض الوثائق التي وصلتنا في هذا

[١] ومما يؤكد أن نظام الحكم كان حكما دينيا. هو أن كلمة ((اين)) كانت تعني بالسومرية الحاكم الديني.ثم أصبحت بعد الفترة التي زال فيها هذا النوع من الحكم الديني الصرف تعني ((الكاهن من الدرجة العليا)) .وهناك أدلة تشير إلى أن (اين) كان لقبا دينيا صرفا ، تدل على أن حامله كان حاكما مطلقا لا ينافسه في الحكم احد ويكاد يكون في مصافي الالهة . ومن هذه الأدلة الكثيرة نأخذ اسم اله الهواء((اين- كي)) . إذ يبدو منهما واضحا أن اللقب ((أين)) يمثل المقطع الأول من اسمي كلا الإلهين. وان ((ليل)) تعني الهواء و((كي))تعني الأرض.

ويحلول عام (٢٤٠٠) ق.م لم يبق حاكم واحد من الحكام يتلقب باللقب (أين) سواء كانت مدينته قوية أم ضعيفة .ومعظم الحكام كانوا يتلقبون ب (اينسي) فيتألف من مقطعين الأول ((أين)) وهو الحاكم الديني والثاني ((سي)) ويعني (قرن أو قرون) فيكون معنى الكلمة (الحاكم الديني ذو القرون). وهذا ما يؤكد عان =

= ان الحاكم الديني بدا يرفع نفسه الى مصافي الالهه . اذ ان القرون كانت من ميزات الالهه دون البشر .لكي يامر الناس ويقودوهم في الحرب .ويمنع في الوقت نفسه من تاثير السلطة الدينية عليه.

راجع د.فوزي رشيد –المرجع السابق –ص١٠.

[٥] . د.صوفي ابو طالب- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – القاهرة -١٩٨٧- ص ١٠٢ .د. فاضل عبد الواحد والدكتور عامر سليمان – عادات وتقاليد الشعوب القديمة – ١٩٧٩ – ص٤٥.

[٦] The Jucobsen Primitive Democracy in Ancient Moesopotama,1943, p.152.
مشار اليه في مولف الدكتور عامر سليمان – القانون في العراق القديم طبع ١٩٨٧ – ص ١٣٣.

العهد أن المدينة كان يحكمها مجلسان بيدها السلطة العليا ،هما مجلس الشيوخ أوالمسنين المؤلف من رؤساء وأرباب الأسر والعشائر الموجودة في المدينة ومجلس الشباب الذي يتكون من بقية المواطنين القادرين على حمل السلاح والدفاع عن الوطن ،وكان المجلسان يجتمعان في بحث القضايا التي تهم مصلحة المدينة وتستلزم اتخاذ قرارات حاسمة فيها ،وكان لكل مواطن حق الكلام والمناقشة ،غير ان هذا لا يمنع من ان يكون لراي البعض منهم أهمية خاصة أما لكبر سنه وكثرة أتباعه أو أمواله أو سعة نفوذها و غير ذلك من الأسباب ، وبعد أن يتم النقاش حول القضايا المعروضة ، تقوم جماعة من المجتمعين والتي يطلق عليها (مشرعي القانون) بعلان القرار على الناس لأتباعه ، وكان من القرارات الهامة التي يتخذها المجلسان هو اختيار شخص يتولى أمور المدينة وبعض الأمور الدنيوية ويطلق عليه لقب (أين)أي السيد، أو الملك.

ويشير جاكوبسون (Jucobesen) الى ما ورد في الأساطير والقصص الدينية التي تتحدث عن مجالس الآلهة والنظام الذي يحكمها والمعتمد على النظام الديمقراطي ،يمكن أن يحدد واقع النظام السياسي لان هذا النظام هو في الواقع انعكاس لواقع النظام السياسي الذي ساد المدن السومرية الأولى شانه في ذلك شان بقية الصفات التي وصف بها الالهه وشبهت بالبشر ،كما يمكن الاستدلال على وجود مجالس المدن من بقايا تلك المجالس في المدن السومرية والاكدية والبابلية في العصور الثانية والتي اقتصرت مهماتها على الشؤون القضائية التي يحيلها اليها الملك[٧].

وقد كشف علماء الآثار عن وثيقة يمكن أن نطلق عليها

[٧] د.فاضل عبد الواحد و د.عامر سليمان – المرجع السابق –ص ٤٨.

((ملحمة أجا وجلجامش))تؤكد هذه الوثيقة أن سلطة الحاكم لم تكن مطلقة وإنما كانت مقيدة إذ كان عليه ان يأخذ رأي المجالس العامة قبل الإقدام على اتخاذ القرارات
الهامة،لا سيما في القضايا الخطرة كما في حالة السلم وإعلان الحرب وفرض الضرائب ومنع صفة المواطنة أو نزعها[٨].
وقد كشفت هذه الوثيقة النقاب عن أقدم جمعية تأسيسية في العالم كانت قد اجتمعت قبل خمسة آلاف سنة في بلاد الرافدين وكانت هذه الجمعية تتألف من مجلسين ،احدهما مجلس الشيوخ والآخر مجلس الشعب ،الذي يتكون من المحاربين من حملة السلاح ،ولقد انعقدت هذه الجمعية بمجلسيها ،عندما تعرضت ارض الرافدين للخطر ،وخطر الاعتداء من قبل (أجا) (Aga) ملك كيش ، اذ كانت بلاد الرافدين تتكون من دويلات تتنافس فيما بينها على الزعامة ، وكانت مدينة (كيش) من اكبر الولايات وأهمها، فعندما وجد ملك كيش في نفسه القوة أراد بسط سيطرته على (الوركاء)[٩]الواقعة جنوب كيش ، بعد ان ادرك (أجا) ملك كيش إن الوركاء أصبحت مصدر خطر له،فهددها بالحرب مالم تعترف بسيادته عليها ،ولكن الملك (أجا)،قبل أن يعلن الحرب ، أرسل دبلوماسيا إلى ملك الوركاء (جلجامش) Gilgamish يحمل معه إنذارا بالخضوع الى كيش.[١٠]وفي تلك اللحظات الحاسمة ،دعا ملك الوركاء جمعيته إلى الانعقاد والتصويت فمن اجل اتخاذ القرار المناسب ،لان الملك لا يستطيع أن يتخذ قرارا منفردا ،ولذلك لم يعد جوابا في مثل هذه المسائل الخطيرة ،بل دعا المجلسين

٨ وهذا الاتجاه الذي اخذت به انظمة الحكم في دويلات المدن في مجتمع وادي الرافدين . يتشابه مع ما تاخذ به النظم السياسية الحديثة .اذ ان هذه النظم الاخيرة تلزم ايضا رئيس السلطة التنفيذية بالرجوع الى البرلمان لاتخاذ القرارات الهامة .كقرارات الحرب ، مع ملاحظة ان البرلمانات في الوقت الحاضر من الناحية الدستورية هي صاحبة القرار .اما في مجتمع وادي الرافدين فانها استشارية .اذ للملك سلطة تقديرية في الاخذ بها من عدمه.

٩ الوركاء تعد اكبر المدن السومرية في القسم الجنوبي من العراق وكانت مركزا لعبادة اله أنو اله السماء وتقع على بعد ١٥ كم تقريبا الى الشرق من ناحية الحضر.

١٠ تعرف في الوقت الحاضر باسم (تل الاحيمر) وتقع على مسافة ١٥ كم تقريبا الى الشرق من موقع بابل الأثري.

فاستدعى أولا مجلس شيوخ المدينة وعرض عليهم مطاليب ملك كيش وحثهم على رفضها ،لكن مجلس الشيوخ على ما يبدو لم يوافق على رأي الملك واقر مبدأ التراضي والتسليم،ذلك المبدأ الذي لم يقبل به الملك جلجامش مما اضطره إلى استدعاء مجلس الشبان اواحرار المدينة ،وهو المجلس المؤلف من من جميع القادرين على حمل السلاح، فرفض هذا المجلس مطاليب الملك (أجا) قرر الحرب إذا اقتضى الأمر وعدم التسليم ،فنشبت الحرب بين الدولتين وحاصر أجا مدينة الوركاء بجيوشه ، واستمرت الحرب أكثر من خمسة أو عشرة أيام.
وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة الخاصة بملحمة (أجا وجلجامش) فيها بعض النقص اذ لم تتمكن من التعرف على التفاصيل ما حصل بين المدينتين نتيجة لذلك الحصار ،الا ان نهاية الملحمة تؤكد لنا ان جلجامش قد نجح في مصالحة الملك (اجا) واحراز الصداقة معه وقد تمكن من رفع الحصار عن مدينة الوركاء ،ويبدو ان ما قام به (جلجامش) في هذا الخصوص هو الذي حوله الى بطل اسطوري ، ولفت انتباه شعبه وبقية السلالات الاخرى الى حاجتهم الفعلية الى الرجل السياسي والعسكري اكثر من حاجتهم الى رجل الدين وطقوسه.[١١]

١١ للمزيد من التفصيل راجع S.N.Kramer- History Begins at Sumer- London,1959.
ترجمة ناجية المرائي – الموسوعة الصغيرة – بغداد العدد(٧٧).
د.فاضل عبد الواحد علي – المرجع السابق ص ١٨٦ ، د.فوزي رشيد –المرجع السابق - بغداد ص ١٤.

المبحث الثاني

نظام الحكم في ظل الدولة الموحدة

شهدت بلاد وادي الرافدين في بعض عصورها محاولات استهدفت ضم دويلات المدن المستقلة والتي كانت تشكل الإطار السياسي للحياة في وادي الرافدين في كيان سياسي واحد وقد ضم هذا الكيان السياسي الكبير بعض الاحيان مدن وادي الرافدين جميعها ولكن اكثر المحاولات نجاحا في هذا الخصوص ما حققه كل من الملك السومري (لوكال زاكيري) الذي استطاع خلال حكمه البالغ زهاء (٥٥)عاما اخضاع دويلات المدن السومرية وبسط نفوذه على منطقة واسعة من الشرق الادنى القديم من البحر الاسفل (الخليج العربي) الى البحر الاحمر او البحر المتوسط كما جاء في بعض نصوص فتوحاته[١٢] .

وكذلك استطاع الملك سرجون الاكدي (٢٣٧١-٢٣١٦ ق . م) ان يقيم واحدة من اقدم الامبراطوريات في التاريخ القديم ، كما استطاع الملك (اورنمو)الذي بدا حكمه سنة (٢٠٥٠) ق.م ان يؤسس الدولة السومرية الثانية والتي تعرف بسلالة اور ،ومن هذه السلالة وصلنا اقدم قانون مكتوب عرفته الانسانية.

ومن ابرز الدول الموحدة الدولة البابلية القديمة اذ استطاع الملك حمورابي القضاء على ما تبقى من حكام المدن وتوحيد البلاد تحت سيطرته في حوالي سنة ١٧٥٠ ق .م اذ يعتبر هذا التاريخ تاسيس الدولة او الامبراطورية البابلية الاولى .وفي هذا العهد ظهر اهم حدث قانوني في وادي الرافدين كان له ابعاده

١٢ د.فاضل عبد الواحد علي – المنجزات السياسية والعسكرية في عصر فجر السلالات السومرية مجلة المورد العدد الثالث ١٩٨٧، ص ٢٠.

على العالم القديم وهو صدور شريعة حمورابي،وذلك على اثر ازهار الحضارة البابلية في جميع المجالات التجارية والاقتصادية والدينية والسياسية .

وقد ظهرت بعد سقوط الدولة البابلية الأولى ، الدولة الآشورية بوصفها اكبر دولة عرفها العالم القديم قوة وتنظيما في حدود القرن الخامس عشر قبل الميلاد اذ كانت نينوى عاصمة لها[١٣].وأخيرا ظهرت الدولة الكلدانية في مطلع القرن السابع ق.م وأطلق على هذه الدولة أيضا بالدولة البابلية الجديدة ومن ابرز ملوكها الملك نبو خذ نصر.وعلى الرغم من وجود العناصر الأساسية التي تقوم عليها فكرة الدولة الحديثة في الدول الموحدة التي انشات في واد الرافدين وهي وجود شعب واقليم وسلطة سياسية، الا ان فكرة الدولة فيها تختلف بعض الشئ عما عليه في الوقت الحاضر ، وذلك لوجود خصائص معينة تتمثل في ان السيادة من الله وان السلطة الدينية غير منفصلة عن السلطة المدنية ، وان الشخص الذي يمارس السلطة فيها لا يـ منفصلا عن شخصية الدولة [١٤] ويترتب على اندماج المدن المختلفة في كيان سياسي واحد تغييرات عميقة في نظام الحكم اذ تفقد المدن استقلالها السياسي ويصبح حكامها مجرد موظفين تابعين للملك ،وخاضعين لسلطته ولكي نرسم صورة واضحة للسمات العامة لنظام الحكم في مجتمع وادي الرافدين في الدولة الموحدة لابد من ان نتطرق لموضوع خصائص نظام الحكم واساس شرعية السلطة في هذه الدولة وذلك حسب التفصيل الاتي:-

١٣ صبيح مسكوني،تاريخ القانون العراقي القديم –الطبعة الاولى –بغداد – ١٩٧١- ص ٨٩.
١٤ طه باقر – مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة – بغداد الطبعة الثانية ١٩٧٣ – ص ٤٠٤- د.صبيح مسكوني – المرجع السابق – ص ١٢٢.

أولا- خصائص نظام الحكم في وادي الرافدين :-

نستطيع ان نحدد خصائص نظام الحكم في الدولة في وادي الرافدين ،من خلال مقدمة وخاتمة لقوانين التي شرعها ملوك وادي الرافدين ،اذ اتبعت هذه القوانين تقاليد ثابتة كانت تستعرض منجزات الملك التي تؤكد على ألاهيته وتبين خصائصه وصفاته الحميدة وكيف ان الآلهة اختارته ليحكم بين الناس بالعدل وينشر القانون.وعليه نستطيع ان نحدد نظام الحكم في وادي الرافدين على ضوء هذا التحليل ،انه كان نظاما اوتوقراطيا تتركز السلطة فيه بيد الملك مع وجود بعض المظاهر الديمقراطية ،وسوف نوضح هذه الخصائص على الوجه الأتي

١- كان نظاما وتوقراطيا ذا اصل ديني :-

يرى الأستاذ الدكتور جورج قرم [١٥] أن الأحكام القانونية والحقوق القديمة سواء في وادي الرافدين او مصر القديمة هي في الأصل بنت الدين فهي جميعها حقوق منحدرة من صلب الدين ، وعلى ضوء هذه المقولة فقد جعل ملوك وادي الرافدين من فكرة الإرادة الإلهية لأصل السلطة وسيلة لنشر فكرة قيام السلطة على أساس اوتوقراطي يعطي للملك الحق في أن يتمتع بسلطات مطلقة في مجال التشريع والإدارة والقضاء .وعلى سبيل المثال عمد حمو رابي إلى إدخال إصلاحات دينية لتوحيد نظام الآلهة بعد توحيد السلطة السياسية وذلك لان الاله يمثله الملك حمورابي وهو (مروك)تغيرت صفته، فبعد ان كان اله بابل وحدها اصبح الها للعالم واصبح على راس جميع الالهة

١٥ د.جورج قرم – تعدد الاديان وانظمة الحكم ١٩٧٩ – ص ٧٤ .

المحلية الاخرى التي ابقوها بجانبه ولذلك فان نائبه يطلب بان يكون ملكا يعلو الملوك الاخرين من وادي الرافدين[١٦]

٢- تركيز السلطة :-

يراد بالتركيز هيمنة سلطة ممثلة بفرد او هيئة على السلطات الاخرى والنأي عن مبدا الفصل بين السلطات . وقد دفعت الحروب التي خاضها ملوك وادي الرافدين في الدولة الموحدة للقضاء على عوامل التجزئة الى وضع السلطة في الدولة الموحدة في قبضة قيادة متوحدة سياسيا وعسكريا ، هي قيادة الملك ومن هنا ظهرت فكرة تركيز [١٧] كل السلطة الملكية وتعظيم شخصية الحاكم الاعلى ،حتى بلغت حد التأليه.

ويلاحظ ان السلطةعلى رغم تركزها في يد الملك في ظل نظام الحكم في الدولة الموحدة ،الا انها ظلت مقيدة برغبات الالهه واوامرها والقوانين التي تصدرها.ويؤكد ذلك الملك حمورابي في مقدمة شريعته حيث يقول (حينما امرني الاله مردوخ بان اجري العدل بين سكان البلاد في الطريق السوي ،وضعت القانون ودستور العدالة بلسان البلاد لتحقيق الخير للناس في ذلك الوقت).ويشير الاستاذ (جاك بيرن)بان المركزة السياسية قد توازن مع

عبد الحميد المظاوي – النظم الاجتماعية والقانونية مؤسسة الثقافة الجامعية .١٩٧٣. ص١٨٣.
ان الجدير بالملاحظة ان بعض النظم السياسية الحديثة اخذت بمبدأ تركيز السلطة ولكن مع التباين فقد تركز السلطة بيد الهيئة التشريعية كما هو الحال في الدساتير التي تاخذ بالنظام المجلسي. مثال ذلك دساتير سويسرا لسنة ١٨٨٧ وسنة ٢٠٠٠.ودساتير الاتحاد السوفيتي السابق لسنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٤ .وسنة ١٩٣٦. سنة ١٩٧٧. وكذلك الدستور التركي لسنة ١٩٢٤. وقد تركز السلطة بيد السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الدولة او رئيس الوزراء كما هو الحال في النظم الكتاتورية ومثالها النظام السياسي النازي في عهد هتلر والنظام الفاشي في عهد موسولين (ايطاليا)والنظام السياسي في عهد سالازار (البرتغال) والنظام الساسي في عهد فرانكو (اسبانيا). وقد ذهب بعض الدساتير الى اعطاء رئيس الدولة سلطات واسعة عند قيام ظرف استثنائي كحالة تعرض البلاد لعدوان او خطر داهم يهدد استقلال الوطن وسلامة ارضية او التزاماته الدولية بشكل خطير .وهذا ما اخذ به الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ في المادة (١٦) منه وكذلك الدستور المصري لسنة ١٩٧١ في المادة (٧٤) وكذلك الدستور العراقي لسنة١٩٦٤ الموقت في

التوفيقية الدينية في مجتمع وادي الرافدين ،ففي البداية لم تك الالهه المحلية ترتبط باية وشيجة فيما بينها ، ولكنها بعد ذلك عقدت اواصر قربى تحت تاثير الظروف السياسية، وقد دلت الملكية في بابل مثلا على تسامح ديني جدير بالتقدير سمح بتطوير استثنائي للقانون الدولي والقانون الخاص ، ادرك اوجه تقدمه في عصر الملك حمورابي،اذ فسح المجال للتقدم الديني التوفيقي في ان يطور الحقوق الفردية ويجعلها قابلة للتطبيق على جميع رعايا الامبراطورية البابلية القديمة[18]فشريعة حمورابي كانت عامل توحيد بين مجموعتين من الشعوب الاكديين والسومريين تحت حكم سلطة عامة واحدة واسترشدت هذه الشريعة بتقاليد هذين الشعبين ،وساهمت في توحيدهما على الصعيدين السياسي والقانوني .وعليه فليس من قبيل الصدفة ان هذه الشريعة مكتوبة باللغة الاكدية التي اصبحت وحدها اللغة الرسمية .وعلى الرغم من ان اتجاه حمورابي كان وحدويا ويميل الى الاكدية فقد وجد نفسه مضطرا لاعطاء اهمية وثقل لبعض الانظمة السومرية التي استمر وجودها ونتج عن ذلك ثنائيةالحلول احيانا ، ولاسيما في مسائل الزواج[19].غير ان هذا الازدواج لايعني سيادة مبدأ شخصية القوانين ،واما يعني ان لكل فرد من افراد الامبراطورية البابلية حق الاختيار بين نظامين متقابلين ولا يتقيد بقانون وطني[20].

١٨ انظر د. جورج قرم – مصدر سابق،ص٧٤.
١٩ انظر المواد الرابعة والخامسة من قانون اورنمو والمادة (٣٣) من قانون لبت عشتار والمادة (١٣٠) من شريعة حورابي.
٢٠ د.عبد الحميد الحفناوي –المرجع السابق – ص ٢٧١ – و د. ادوارد غالي . تاريخ النظم القانونية والاجتماعية .ليبيا. ١٩٧٩ ،ص ١١١.

٣- وجود بعض المظاهر الديمقراطية في البلاد :-

يرى الدارسون لنظام الحكم في الدولة الموحدة ،وجود بعض المظاهر الديمقراطية والتي يعتقد انها بقايا انظمة ديمقراطية كانت تسود البلاد في عهود سابقة اطلق عليها مصطلح الديمقراطية البدائية.
حيث كان البرلمان السومري في الالف الثالث قبل الميلاد يجتمع بصورة رسمية وكان يتالف من مجلسين هما مجلس الشيوخ والمجلس الادنى الذي يضم كل المواطنين القادرين على حمل السلاح ،وفي القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد ظهر الدين الرسمي في دولة المدينة السومرية واصبح مصدر سلطة الملك التي كان يباشرها بالاشتراك مع مجلس الشيوخ او مجلس الكبار وفي القرن الثامن عشر قبل الميلاد توحد العراق باجمعه مرة اخرى على يد حمورابي ،وباشرت هيئات السلطة المختلفة (مجلس الحكم والجمعيات الوطنية) دورا مهما في تسيير شؤون الدولة ، وكان لاجهزة الحكم وظائف متعددة تصب في خدمة المجتمع كالوظائف الادارية والمالية والقضائية والادعاء العام والشرطة[21].ويلاحظ ام معظم العناصر الحيوية للسياسة حينذاك نصت عليها شريعةحمورابي،فمع اخذها بمبدأ تركيز السلطة الا انها احتوت ايضا على حماية حقوق الافراد ،وعلى الاهتمام بالتجارة والنشاطات الاقتصادية المختلفة .ويرى البعض ان التاكيد على حقوق الامراء وتشخيص طبيعة الحكم ،ووجود مجالس الكبار والمجالس الوطنية يعبر عن خطوة متقدمة في تاريخ الفكر والتنظيم السياسي مقارنة بما كان سائدا في البلدان الاخرى[22].

١١ انظر د.فؤاد سالم –عظمة بابل – موجز حضارة وادي دجلة والفرات القديمة – ترجمة د.عامر سليمان -١٩٧٩ ص ١٨٦
١٢ انظر نص اصل هذه المجالس في المواد (٥،٢٣ ،١٤٢) من شريعة حمورابي.
١٣ انظر د. عبد الرضا الطعان .مدخل الى علم السياسة . بغداد . ١٩٨٦ ،ص ١٦٠ .

ثانيا :- اساس شرعية سلطة الملك في الدولة الموحدة

كانت السلطة في ظل نظام الحكم في الدولة الموحدة تتركز بيد الملك بوصفه ممثلا عن الاله، غير ان هذه السلطة لم تكن ملكية الهية، على الرغم من ان الملك ،كان يوله نفسه احيانا بعض الشئ، لكي يشعر رعاياه بقوته ووجوب طاعته بصورة اكثر فاعلية ، ولكن ذلك اخف بكثير مما كان عليه ملوك الفراعنه في مصر القديمة ،اذ دعا هؤلاء الى تأليه انفسهم واتصال انسابهم وارواحهم بالالهه وانهم جسديا ابناء لهم بالذات.وقد ظل الاعتقاد سائدا على ان سلطة الملك في الدولة الموحدة تستند على فكرة الحق الالهي او الارادة الالهية او التفويض الالهي للسلطة،فقد كانت الالهة هي التي تختار الملك وهي التي تمنحه سلطة الحكم ، ففي مقدمة قانون اونمو ،نجد اشارة الى اختياره من قبل المدينة اورلتولي نظام الحكم فقد جاء في المقدمة ما ياتي : (بعد ان خلق العالم ،وبعد ان تقرر مصير بلاد (سومر) ومصير مدينة (اور)عين الالهان انو ،انليل ،اله الفكر ((ننا)) ملكا على مدينة اور ثم اختار هذا الاله بدوره (اورنمو)ليحكم بلاد سومر ومدينة اور بصفته نائبا عنه يمثله في الارض[٢٣].ونطالع في مقدمة شريعة حمورابي انه كان فخورا بالاختيار الالهي عن طريق النظرة الالهية التي حصل بها على الملكية فيقول : (عندما شمش الذي نظر الي انا حمورابي احد الرعاة التابعين له والمطيع لاوامره من المرح بعينيه اللامعتين)[٢٤]ويذكر في المقدمة (حين عهد الاله انو "اله السماء"للمجد والاله "انليل" سيد السماء والارض الذي يقسم اقدار البلد ، قضينا "لمردوك" Marduk الابن البكر للاله اينكي ان يتمتع بقدسية الاله على كل البشر وسميا بابل باسمها العظيم وثبتا له

٢٣ للمزيد من التفصيل – راجع محمود سلامة زناتي – النظم الاجتماعية والقانونية في العالم القديم –اسيوط -١٩٨٩،ص ٨١ .

٢٤ راجع دروم
مشار اليه في مولف الدكتور عبد الرضا الطعان،المرجع السابق – ص ١٠٢ .

وفي وسطها ملكية ابدية ،اسسها ثابتة كالسماء والارض ،في ذلك الوقت دعاني الالهان انو وانليل من اجل خير الشعب باسم حمورابي، الامير التقي الذي يخشى الالهة).كذلك يعلن الملك الاشوري سرجون الثاني الذي حكم اشور وبابل في القرن الثامن قبل الميلاد ،انه (الراعي الشرعي الذي اختاره اشور ومردوك).وتقوم فكرة الحق الالهي على اساس اختيار الاله المعبود للملك او الحاكم وبفوضه ممارسة السلطتين المدنية و الدينية بدلا عنه قالا له هو الملك الحقيقي ،اما الملك او الحاكم فهو الوكيل للاله[٢٥]،وترتب على فكرة الارادة الالهية لاصل السلطة،ان الملك كان يتمتع بالسيادة المطلقة وبسلطات واسعة في مجال التشريع والقضاء وذلك حسب التفصيل الاتي:

١- السلطات الدينية :-

ان السيادة الملكية المطلقة ،ارتبطت بشكل وثيق مع السلطة الدينية فكان الملك في ظل الدولة الموحدة ، يقوم بوظيفة دينية بوصفه نائبا عن الاله غير ان ذلك لايعني ان المدونات القانونية ظلت مدونات قانونية علمانية صادرة من السلطة الزمنية للملك ، دون ان يشترك فيها الكهنة ،وانما فقط بوصفها موصى بها من الالهة لكي يضفي عليها طابعا قدسيا وبالتالي فمن يقترف ذنبا فكانما اخطا تجاه الالهة.وكانت هناك طقوس دينية خاصة عند تولي الملك الجديد

٢٥ راجع في هذه النظريات الثيوقراطية صدى واضحا في العصر الحديث اذ يذهب بعض الحكام الى القول انهم يستمدون سلطتهم من [illegible] فقد قال الملك لويس الخامس اذ يقول (اننا لم نتلق التاج الا من الله فسلطه عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا ولا يشاركنا [illegible] والخضوع في عملنا لاحد)وكذلك ما قاله (غليوم الثاني امبراطور المانيا في احدى خطبه قبل الحرب العالمية الاولى).اذ [illegible] بسلطته من الله وانه مختار ولذا فلي عليه ان يحفل بارائ العام او لمشيئة البرلمان).
د. محمد فعل ليله النظم السياسية – القاهرة ١٩٦٢ ص ٨٦ من الفترة الزمنية بين نظم وادي الرافدين والتي تقدر بحوالي ثلاثة [illegible] وبين هذه النظم نجد ان نظم وادي الرافدين اكثر عدالة من هذه النظم اذ ان الملوك في وادي الرافدين وان استندو الى فكرة [illegible] والذي يطلق عليه في العصر الحديث (بالنظريات الثيوقراطية)فهي مقيدة بمبدا تحقيق العالة والمساواة بين الافراد. فقد [illegible] من الوثائق التاريخية (ان الملك اذا لم ينشر العدالة فان رعيته ستثور عليه .ومملكته ستتهاوى ومصيره ينقلب وان البلية

للعرش فكانت هذه الطقوس تتم في المعبد وتنطوي على تسلم الملك الجديد شارات الملك من الاله[٢٦].

٢- الملك يشغل وظيفة كهنوتية فهو الكاهن الاعلى :-

في ظل نظام الدولة الموحدة تتسع سلطات الملك وتزداد اطلاقا ،اذ تشمل سلطته كل شئ فهو الكاهن العلى وبصفته هذه كان يتخذكل ما يلزم لخدمة الالهوالقيام بشؤونها فهو الذي يتولى تعيين الكنهة وانابتهم في اداء الشعائر الدينية ، وبصفته رئيس الديانة الوطنية فهو مسؤول عن تشييد المعابد وتمويلها واصلاحها فكان يخصص للالهه اهم مباني المدينة ،ويشير الدكتور هورست [٢٧] كلنفل الى ان الملك حمورابي (كتب رسائل الى سين –ادنام) تتعلق بتحميل تماثيل للالهه الى بابل وكان الناس في انتظار اللالهه المغنيه بفارغ الصبر ،وحرص الملك على ان تكون رحلة التماثيل بالسفينة لكي تصل تماثيل الالهة بالسرعة الممكنة.

٣- الملك هو الرئيس الاعلى للدولة:-

والملك بوصفه الرئيس الاعلى للدولة ،يرسل السفراء الى الدول الاجنبية ويستقبل وفودها ويعلن الحرب ويعقد المعاهدات ، وكذلك كان يمتلك سلطة عسكرية وادارية فهو يمارس القيادة العسكرية من جهة ،كما يمارس السلطة التنفيذية من جهة اخرى على البلاد عن طيرق جهاز اداري ، اذ يعد الملك الرئيس الاداري الاعلى وبصفته هذه يعين كبار الموظفين من الوزراء وقواد الجيش وحكام الاقاليم، هو الذي يراقب قيامهم باعمالهم ومحاسبتهم عند تقصيرهم في القيام بواجباتهم وقد حفظت لنا المدونات التاريخية عددا من الرسائل التي اصدرت عن الملك حمورابي الى موظفيه وتطالعنا هذه الرسائل على مدى النشاط الذي بذله هذا الملك في ادارة شؤون الدولة ،من هذه الرسائل

٢٦ للمزيد من التفصيل راجع محمود سلام زناتي – المرجع السابق –ص ٨٦.
٢٧ د.هورست كلنفل –حمورابي ملك بابل وعصره –ترجمة د.غازي شريف –طبع بغداد –١٩٨٧ –ص ١٣٥ .

مثلا ان المعابد كانت لها ثروات ضخمة وكان القائمون على المعابد يتمتعون بالنسبة لهذه الاموال بنفوذ واسع ،فاصدر حمورابي امره بان يرفع اليه حساب الموارد على ان يقوم هو باصلاح المعابد وتجميلها ،واعادة بناء ما تهدم منها.

٤- الملك هو المشرع الوحيد في الدولة :-

الملك بوصفه ممثلا عن الالهة ولكونه صاحب السلطة التشريعية في البلاد فاراداته هي القانون فهو الذي يصدر القواعد القانونية الجديدة التي تدعو الحاجة الى اصدارها وهو الذي يعدل القواعد القانونية القائمة اذا اقتضت الضرورة بتعديلها وان اصدار ملوك وادي الرافدين قوانينهم المختلفة باسمهم كقانون اورنمو ولبت عشتار وحمرابي دليليؤكد ان كل منهم هو المشرع الوحيد في الدولة.وكان الملك فضلا عن ذلك القاضي الاعلى ،وبصفته هذه يعد المرجع الاخير للقضاء وهو يباشر اختصاصه القضائي في معظم الاحوال بالاشراف على الهيئات القضائية ،ولكنه قد يقوم احيانا بنظر الدعوى والفصل فيها بنفسه.وكانت تقع على الملك في الدولة الموحدة واجبات بصفته ممثل الالهة على الارض، وذلك باقراره النظام واقامة العدل بين الناس فالاله كما اشار ملوك وادي الرافدين في مقدمة وخاتمة قوانينهم تحب العدل وتكره الظلم ومن الطبيعي ان يجعل الحاكم الذي اختارته الالهه ممثلا لها على الارض اقامة العدل بين الناس هدفا له . واخيرا فان هناك مساعدين للملك يزداد عددهم في ظل نظام الدولة الموحدة عما عليه الحال في نظام دولة المدينة فقد اصبحت للدولة ادارة مركزية ،فضلا عن ادارات المحلية ومن الطبيعي ان توجد في الدولة الموحدة وظائف ومناصب لم تكن معروفة من قبل لمواجهة الاحتياجات الجديدة[٢٨].

٢٨ للمزيد من التفاصيل راجع د. محمود سلامة زناتي – المرجع السابق –ص ٩٠.

الخاتمة

ساد الاعتقاد خطأ لدى الكثير من الفقهاء ،على ان وجود انظمة الحكم والتشريعات المتعلقة بها تبدا من الاغريق والرومان وان كل شئ حضاري يبدا من حضارتهم غير ان الاكتشافات الاثرية الحديثة في مطلع القرن العشرين في البلاد العربية لا سيما في بلاد وادي الرافدين ، صوبت هذا الاعتقـــاد الخاطئ للفقـــه واثبت بحق ان البلاد العربية ،كانت مهدا للحضارات الانسانية فقد بدات انظمة الحكم وادي الرافدين حوالي (٤٠٠٠ق .م) عندما نشات نظم اجتماعية كبرى ناجمة عن التعايش بين الاسر المختلفة.وفي الالف الثالث ق.م تطورت الحياة الاجتماعية الاقتصادية بفضل تقدم وسائل الري والزراعة ،فحدث نتيجة لذلك تغيير اجتماعي اساسي في بنية المجتمع واختلاف في الثروة والمركز الاجتاعي ،وتشير الوثائق التاريخية الى ظهور نظام دويلات المدن التي اتحدت في عصور مختلفة لتكون دولة موحدة ذات كيان سياسي اكبر ،ومن ابرز قادة هذه الدول الموحدة لوكال زاكيري ،سرجون الاكدي ،اورنمو حمورابي ،نبوخذ نصر،وقد كشف البحث بان ظهور دويلات المدن ،ليس هو التاريخ المحدد لاول نظام حكم في وادي الرافدين ،اذ ان التقنيات الاثرية ربما ستكشف في المستقبل عن بوادر ظهور نظام حكم قبل ظهور دويلات المدن السومرية وقد اتضح لدينا بان هذه الدويلات اول من عرفت النظام الديمقراطي في العالم القديم، وهذا ما كشفت عنه الوثائق التاريخية المدونة على الالواح المسمارية كما ان اندماج الدول المختلفة في كيان سياسي واحد ،يؤكد على رغبة ملوك وادي الرافدين في القضاء على عوامل التجزئة والتفرق التي ظهرت في ظل دويلات المدن.

مراجع البحث

١- الدكتور ابراهيم الغازي-تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية /الازهر ١٩٧٣.
٢- الدكتور ادوار غالي الذهبي – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية –طبع ليبيا ١٩٧٩.
٣- الدكتور جورج قرم –تعدد الاديان وانظمة الحكم –بيروت ١٩٧٩.
٤- د. صبيح مسكوني – تاريخ القانون العراقي القديم- الطبعة الاولى- بغداد ١٩٧١.
٥- الدكتور صوقي ابو طالب – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – القاهرة - ١٩٧٨.
٦- الاستاذ طه باقر – مقدمة في التاريخ الحضارات القديمة –ببغداد ١٩٧٣.
٧- الدكتور عامر سليمان –القانون في العراق القديم –مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٧ والطبعة الثانية –وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٧.
٨ – الدكتور عبد الرضا الطعان- مدخل على علم السياسة – مؤلف مشترك مع الدكتور صادق الاسود جامعة بغداد ١٩٨٦.
٩- الدكتور عبد الرضا الطعان – الفكر السياسي في وادي ارافدين – بغداد ١٩٨٥.
١٠- الدكتور عبد المجيد الحفناوي – النظم الاجتماعية والقانونية مؤسسة الثقافة الجامعية – القاهرة ١٩٧٣.
١١- الدكتور فاضل عبد الواحد مؤلف مشترك مع الدكتور عامر سليمان –

عادات وتقاليد الشعوب القديمة –بغداد ١٩٨٩.
١٢- د.فاضل عبد الواحد علي – المنجزات الساسية والعسكرية في عصر فجر السلالات السومرية مجلد المورد – العدد الثالث ١٩٨٧.
١٣-الدكتور فوزي رشيد – السياسة والدين في العراق القديم –بغداد ١٩٨٣.
١٤- الدكتور محمد كامل ليله – النظم السياسية دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٦٢.
١٥- الاستاذ كريمر – هنا يبدا التاريخ- الموسوعة الصغيرة – ترجمة ناجية المراني ١٩٨٠

١٦- الدكتور محمد سلام الزناتي – النظم الاجتماعية والقانونية في العالم القديم – جامعة اسيوط ١٩٨٢.
١٧- د. هاشم الحافظ – تاريخ القانون –بغداد ١٩٨٠.
١٨- الدكتور هاري ساكز – عظمة بابل – ترجمة الدكتور عامر سليمان – بغداد ١٩٧٩.
١٩- الدكتور هورست كنغل – حمورابي ملك بابل وعصره – ترجمة غازي شريف بغداد ١٩٨٧.

حماية حقوق ال

الدكتور
علي عبد الرزا